هكذا عرفت البكر وصدام: رحلة 35 عاما في حزب البعث (7)

الرئيس سليمان فرنجية غادر غاضبا من اجتماع مع العراقيين والصحافة لامت «وقاحة» وزير عراقي

صدام كان يترك مقعده في الطائرة ويتحدث مع اعضاء الوفد العراقي ويضفي طابع المرح والألفة على الرحلة

اعدها: هارون محمد*

أربع مراحل من المفاوضات مع سورية
انتهت بتذليل مشكلة «سنت واحد»

بعد نحو أسبوع من قرار التأميم سارع العراق وسورية الى الاتفاق بتاريخ 8 حزيران (يونيو) 1972 على محضر لترتيبات فنية تضمن التزام كل جانب بتقديم التسهيلات الضرورية لمرور النفط العراقي وتحميله من ميناء بانياس. وترك هذا المحضر تحديد أجورالنقل والتحميل الى اتفاقية عامة تجري المفاوضات بشأنها فيما بعد.

فشلت المرحلة الأولى من المفاوضات التي جرت في دمشق. واتفقت الحكومتان على جولة ثانية في دمشق أيضا، وكان الوفد العراقي برئاستي هذه المرة. وأعلمني مرتضى سعيد عبد الباقي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الخارجية في حينه أن الحكومتين اتفقتا على قيام كلّ منهما بتغيير رئيس جانبها المفاوض قبل بدء الجولة الثانية. لكن اتضح له فيما بعد أن العراق وحده التزم بالتغيير ولم تقابله سورية بالخطوة المماثلة المتفق عليها.

لكن هذه المفاوضات التي جرت خلال شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) لم تؤد الى نتيجة حيث بقي كل جانب متمسكا بحججه القانونية والاقتصادية والحسابية.

وكان مجلس قيادة الثورة في العراق يتابع سير المفاوضات، إذ دعيتُ لإحدى جلساته مستعرضا طروحات الجانبين مستعينا بخارطة كبيرة لشبكة خطوط النفط والتحميل معلقة على لوحة في قاعة الاجتماع ولوحة أخرى لبيان الأرقام. وعن سؤال حول ما تعني السنتات في النهاية أجبت أن كلّ سنت واحد صعودا او هبوطا يعني 4 ملايين دولار في ضوء طاقة تصدير النفط الاعتيادية. عندها علت علامات القلق على الوجوه وساد الصمت فترة.

كان الجانب العراقي عرض فترة انتقالية للأجور تبدأ من يوم التأميم حتى نهاية عام 1975، وتضمن العرض سلّما تصاعديا للأجور بأربع درجات تبدأ الأولى بـ 30 سنتا لكل برميل وترتفع الى ، 5833 سنتا في عام 1975، مع إعادة النظر في الأجور بعد انتهاء تلك الفترة.

أما الجانب السوري فكان يدافع عن طلبه الذي تراوح بين 55 و60 سنتا للبرميل الواحد.

في آخر فترة المفاوضات استقبلني رئيس الجمهورية حافظ الأسد، وأشرتُ الى الصعوبات التي تمر بها المفاوضات النفطية فطلب الأسد من رئيس وزرائه محمود الأيوبي معالجة الموضوع. وبالفعل التقيته في مكتبه ولم يكن معنا غير السفير العراقي فعبرتُ أمامه عن صعوبة المطالب السورية. عندها فوجئت بمبادرته الى اتخاذ موقف أصعب، فما كان مني إلاّ فتح أوراقي أمامه وإيضاح توجه العراق نحو بناء خط اضافي عبر سورية، ولكن إذا استمرت المطالب السورية في تشددها فقد يلجأ العراق الى مد الأنبوب الجديد عبر الأراضي التركية عوضا عن سورية. فما كان من رئيس الوزراء إلاّ اعتبار هذا الكلام مجرد عبارات للضغط. غير أن الذي اتضح فيما بعد أثبت أن كلامي لم يكن مجرد تهديد، إذ وبالفعل تم بعد فترة إنجاز خط النفط الاستراتيجي فاو ـ حديثة وبناء خط عبر تركيا.

بعد انقطاع المفاوضات في دمشق وعودتي الى بغداد انهمك مجلس قيادة الثورة بتهيئة عدة وفود لزيارة عدد من البلدان العربية وتوضيح الأزمة وأبعادها وطلب التوسط لحلها. وأثناء فترة التهيئة حلت مفاجأة من دمشق يوم 4 كانون الثاني/ يناير 1973، إذ تمثلت المفاجأة في إعداد مجلس الوزراء السوري قانونا لتشريعه من جانب واحد يتضمن تحديد أجور نقل النفط العراقي عبر الأراضي السورية وان اللائحة القانونية في طريقها الى مجلس الشعب لإقرارها. وجاء في اللائحة التي نقلتها السفارة العراقية ما يلي:

المادة ـ 1 ـ تحدد أجور نقل النفط الخام عبر أنابيب الشركة السورية لنقل النفط من الحدود السورية العراقية على الوجه التالي:

أ ـ (50) سنتا امريكيا عن كل برميل محمل في ميناء بانياس بما في ذلك الخدمات في الميناء المذكور.

ب ـ (44) سنتا امريكيا عن كل برميل من النفط مار في الأنابيب عبر الحدود السورية اللبنانية.

ج ـ (32) سنتا امريكيا عن كل برميل من النفط الخام مسلم في مصفاة حمص.

المادة ـ 2 ـ تؤدى الأجور المحددة في المادة السابقة على الوجه التالي:

أ ـ من مالك النفط وذلك عن الفترة الواقعة بين 1 . 6 . 1972 وتاريخ نفاذ هذا القانون.

ب ـ من مالك النفط بالنسبة للنفط المشار اليه في الفقرة (ج) من المادة السابقة ابتداء من 1 / 6 / 1972.

ج ـ من المشتري او من أية جهة مفوضة وذلك قبل التحميل واعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة ـ 5 ـ يطبق عند الاقتضاء قانون جباية الأموال العامة على تحصيل مطاليب الشركة السورية لنقل النفط الناشئة عن تنفيذ هذا القانون.

مقترح عراقي لاحالة الخلافات النفطية مع سورية على العرب

أمام هذا التطورالمقلق بادرت الحكومة العراقية في الخامس من كانون الثاني (يناير) بإرسال مقترح الى الحكومة السورية يتضمن:

* إحالة الخلاف على عدد من الدول العربية.
* لا مانع لدى العراق أن يكون قرار هذه الدول قطعيا وملزما للجانبين.
* أن تقوم الحكومة السورية بصرف النظر عن اصدار التشريع.

ردت الحكومة السورية بالموافقة على إحالة النزاع الى عدد من الدول العربية إلا أن قرارها لن يكون ملزما وأن الحكومة السورية لا تستطيع صرف النظرعن التشريع أو تأجيله.

تجاه هذا الموقف المتأزم قرر مجلس قيادة الثورة إرسال وفد برئاسة عضوه ووزير الخارجية آنذاك مرتضى سعيد عبد الباقي الى سورية لحل الأزمة، غير أن مرتضى تردد أولا بقبول المهمة وسمعته ينوه بالإحراج الكبير المتوقع حين يواجهه الطرف السوري بأعمال (معينة) قام بها العراق مؤخرا وأزعجت سورية كثيرا.

ولم يفصح مرتضى أمامي عن تلك الأعمال، لكن القياديين الآخرين كانوا على علم بها. وبعد إلحاح القيادة قبل مرتضى المهمة وتشكل الوفد الذي كنتُ أحد أعضائه، وقد وصل الى دمشق يوم 9 كانون الثاني (يناير) وكان يضم كلّ الأطراف السياسية المشاركة في الحكم آنذاك.

كان الوفد السوري برئاسة محمد حيدر عضو القيادة القطرية ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية آنذاك، وجلس على يمينه ويساره بقية أعضاء وفده ومن بينهم عبد الحليم خدام وزير الخارجية حينها. وبعد تبادل كلمات الترحيب أحاط محمد حيدر رئيس الجانب العراقي علما أمام سمع الجميع أن الكلام على طاولة المفاوضات يجري نقله مباشرة على أشرطة تسجيل كمحضر موثق. فرد مرتضى سعيد بالموافقة مع رجاء تسليم الجانب العراقي نسخة من أشرطة التسجيل بعد انتهاء المفاوضات. لكن نسخة التسجيل لم تصل الى الجانب العراقي قط، كما أعلمني مرتضى فيما بعد.

استغرقت المفاوضات مع الجانب السوري ثلاثة أيام، من 9 ـ 11 كانون الثاني (يناير) 1973 دون أن تسفر عن شيء يذكر ما أدى الى عودة الوفد الى بغداد ومعه بعض المؤشرات حول الحد الأدنى الذي يمكن للطرف السوري قبوله. ثم طُرح الموضوع على القيادة والأطراف السياسية، وتقرر إرسال الوفد نفسه مرة أخرى معية حل سياسي نهائي.

في المفاوضات التي بدأت بدمشق في السادس عشرمن الشهر ذاته قدم مرتضى للجانب السوري عرضا جديدا نهائيا من مجلس قيادة الثورة يتضمن دفع العراق اربعين سنتا للبرميل عن أجور نقل النفط وتحميله من بانياس، مؤكدا أن العراق قبل بهذا العرض كتضحية مالية ضخمة من أجل تجاوز الأزمة.

إلاّ أن المشكلة لم تنته عند هذا الحد، بعد أن تقدم الجانب السوري بمطلب نهائي يبلغ 41 سنتا عوضا عن 40 سنتا، فرُفعت الجلسة وتوجه الوفد العراقي الى سفارة بلاده للتداول في مشكلة هذا السنت الواحد. وضمن النقاش عبّر مرتضى عن الرغبة في ارسال ملخص ما دار في الاجتماع الى بغداد مشفوعا بتوصية تستند الى رأي الطاقم السياسي في الوفد، ثم طلب رأي الأعضاء فردا فردا فوافق الجميع على 41 بدلا من 40 سنتا طريقا لحل المشكلة المستعصية. عندها أبرق مرتضى بهذا الرأي الى مجلس قيادة الثورة فجاء الجواب البرقي بالموافقة.

في لقاء خاص أخبرني مرتضى بتفسيره لإصرار الجانب السوري بطلب 41 سنتا عوضا عن 40 سنتا التي عرضها العراق على أنه يكمن في ثلاثة أسباب:

الأول ـ كي تظهر سورية رضوخا عراقيا لقبول ما طلبته هي وليس العكس.

والثاني ـ أنها كانت تتوقع موافقة العراق على زيادة السنت الواحد مقارنة بما عرضه من دفع 40 سنتا.

والثالث ـ ان زيادة السنت الواحد تعني في جانبها العملي عائدا وفيرا يستحق المحاولة.

الايوبي: منحناكم ميزة جيدة باعفاء العراق من رسم الطابع

كلفني مرتضى بالاشراف على تحرير الاتفاقية مع الجانب السوري. ووسط أجواء منهكة وبعض التوتر تم التوصل الى الاتفاقية، إذ حرصتُ على إنهاء الأمر حتى إذا أدى إلى تأخري عن حضور دعوة عشاء كان الأيوبي رئيس الوزراء السوري أقامها تكريما للوفد. وبالفعل كنتُ آخر من حضر الدعوة.

ويحضرني هنا مخاطبة رئيس الجانب السوري لي حين تم إنجاز صياغة الإتفاقية: «لقد منحناكم ميزة جيدة هذا اليوم». وحين سألته عن المغزى في قوله رد بالقول: «لقد أعفيناكم من رسم الطابع الواجب دفعه عن ابرام الإتفاقية»!. فأجبت مذكرا بضرورة عدم تجاهل تجاوب العراق مع الطلب السوري الأخير بإضافة سنت واحد على أجور النقل أي ما يعادل حوالي 4 ملايين دولار سنويا!، إضافة الى أن الاتفاقيات التي سبق لسورية توقيعها مع شركة النفط الأجنبية أعفت الأخيرة من رسم الطابع، فلماذا يعامل العراق معاملة أخرى. ثم توقفنا عن مواصلة هذا النوع من الحديث لعدم جدوى المساجلات.

في صباح اليوم التالي ـ 18 كانون الثاني (يناير) 1973 ـ تم التوقيع على الاتفاقية رسميا والتي تضمنت أجور نقل النفط وتحميله من بانياس بـ 41 سنتا، وأجورنقل النفط الى الحدود السورية اللبنانية بـ 30 سنتا للبرميل الواحد على أن تكون نافذة حتى نهاية عام 1975 وذات أثر رجعي يبدأ من يوم التأميم في الأول من حزيران (يونيو) 1972.

تشمل هذه الأجور، حسب نصوص الاتفاقية، جميع العوائد والأرباح وتكاليف النقل والتشغيل والصيانة والتجديد ونفقات الحماية والأجور والرسوم المتعلقة بالنقل والتحميل ومنها الرسوم الموحدة.

وقد تضمنت الاتفاقية التزام العراق في حالة ظروف التشغيل الاعتيادية بما يلي:

1 ـ ببذل أقصى الجهد للمحافظة على نسبة ضخ في أنبوب بانياس في سورية تبلغ 60 بالمئة وفي أنبوب طرابلس في لبنان تبلغ 40 بالمئة كمعدل سنوي، وهي النسب ذاتها التي كانت سائدة قبل التأميم.

2 ـ بتصدير كميات من النفط الخام لا تقل عن 12 مليون طن طويل سنويا بواسطة المنشآت السورية وعن طريق ميائي بانياس وطرابلس.

كما رتبت الاتفاقية التزامات عديدة على سورية من بينها عدم قطع او عرقلة مرور النفط الخام العراقي عبر أراضيها، والامتناع عن فرض أية أعباء مالية تتجاوز أحكام هذه الاتفاقية، والالتزام بتأمين عمليات الضخ والتحميل على الناقلات حسب توجيهات الجانب العراقي.

وأشارت الاتفاقية الى أن مدة التزام الجانبين العراقي والسوري باستخدام المنشآت السورية في تصدير النفط العراقي الى البحر المتوسط 15 عاما، وأن يحال النزاع في حالة وقوعه الى التحكيم. وفي حالة وقوع قوة قاهرة في العراق تؤدي الى توقف انتاج النفط او ضخه كليا يلتزم العراق بالدفع لسورية مبلغا لا يتجاوز 13 مليون دولار كمعدل سنوي للفترة التي يستمر فيها مفعول القوة القاهرة. كما التزم العراق بتجهيزمصفاة حمص والمصافي التي قد تنشأ في المستقبل بالنفط الخام العراقي بأسعار مناسبة تم تثبيتها مقدما(1).

وفيما كان حفل التوقيع على الاتفاقية جاريا والجميع يتنفسون الصعداء كانت طائرة عراقية صغيرة خاصة جاثمة تنتظر في مطار دمشق.

في ظل هذه الأجواء باتجاه بغداد شعرت بإرهاق متاعب العمل المتواصل التي ولّدها جهد الشهور السبعة التي أعقبت قرار التأميم، فحاولت نسيان كل شيء ولم أشارك في الحديث مع زملائي في الطائرة مفضلا تسليط الأنظار من خلال النافذة على رمال الصحراء الواسعة، بعيدا عن منظر الأوراق والوثائق، ومفضلا سماع أزيز المحركات على أصوات الجدل والمناقشات!.

اقترح العراق على لبنان شراء أنبوب النفط أو تأميمه

بعد مضي فترة قصيرة على عودتنا الى بغداد، عقب توقيع اتفاقية النفط مع سورية، اتصل بي فجأة مرتضى سعيد عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الخارجية مساء أحد الأيام طالبا مني التهيؤ للسفر في اليوم التالي الى بيروت على رأس وفد عراقي للدخول في مفاوضات حول أجور نقل النفط العراقي عبر الأراضي اللبنانية، وفي الوقت نفسه تحديد أسماء أعضاء الوفد المرافق. آنذاك كنتُ أقضي وقت فراغ مع العائلة تحول الى عمل مضن ومربك، إذ كان عليّ الاتصال بأعضاء الوفد فردا فردا في بيوتهم، وعليهم بالمقابل الذهاب ليلا الى مكاتبهم لاستصحاب ما يلزم من الوثائق.

أبلغ مرتضى السلطات اللبنانية بتوجه الوفد العراقي الى بيروت وأن رئيسه الدكتور قدوري، كما جاء في برقيته، يحمل الصفتين السياسية والفنية في آن واحد.

قبل مغادرة بغداد تلخص توجيه صدام لي بما يلي لنقله الى الحكومة اللبنانية:

رغبة في إزالة الضغوط المتوقعة لشركات النفط الأجنبية على قرار التأميم فإن العراق يهمه عدم بقاء أنبوب النفط في الأراضي اللبنانية ومرافق التحميل في طرابلس بأيدي شركات النفط الأجنبية، وعليه فإنه يقترح بديلين، وللبنان اختيار أحدهما:

الأول ـ وهو المفضل لدى العراق، قيام لبنان بالتأميم أسوة بما أقدم عليه العراق وتبعته سورية.

والثاني ـ قيام العراق بشراء الأنبوب ومرافق التحميل من شركات النفط الأجنبية وتعهده باعادة بيعه الى لبنان بسعر الشراء نفسه في أي وقت يقرر لبنان ذلك.

في الواقع سبق للعراق أن دخل في هذا الموضوع (البديل الثاني) مع شركات النفط الأجنبية خلال المفاوضات الشاملة لتسوية المشاكل عقب قرار التأميم، حيث وافقت الشركات من الناحية المبدئية على نقل ملكية هذا الأنبوب ومرافق التحميل الى العراق.

ويبدو أن تلك الشركات كانت سعيدة بهذه الصفقة لأنها كانت قد نفضت يدها من منشآتها في كل من العراق وسورية إثر التأميم ولم يعد بقاء ملكيتها لأنبوب النفط ومنشآت التحميل في لبنان مسألة عملية لها.

في إحدى صالات القصر الجمهوري في بيروت جلس رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورئيس الوزراء صائب سلام أمام طاولة فخمة، وجلستُ ومعي السفير العراقي خالد مكي الهاشمي في الجانب المقابل، فعرضت البديلين والهدف منهما. سألني رئيس الجمهورية عن سعرالأنبوب في البديل الثاني، فكان الرد أربعة ملايين دولار فقط، وعندها طلب رئيس الجمهورية مهلة تستمر بضعة أيام لتحديد موقف بلاده.

ولم يمض وقت طويل حتى اتخذ لبنان قراره بالتأميم، أي البديل الأول. عندها تلقيت دعوة وزيرالنفط اللبناني للسفر معه الى طرابلس صباح اليوم التالي للاشتراك في احتفال وضع اليد على مرافق تحميل النفط هناك. وبهذا تكون مسألة ملكية الأنبوب ومرافق التحميل انتهت على هذه الصورة المثلى.

جرى تثبيت تفاصيل الاتفاق في مفاوضات هادئة نسبيا بين الوفدين، حيث ترأستُ الجانب العراقي، فيما ترأس الجانب اللبناني وزيرا النفط والمالية.

من بين أهم ما تضمنه الاتفاق تحديد أجور نقل النفط عبر الأراضي اللبنانية وتحميله من ميناء طرابلس بـ 11 سنتا للبرميل الواحد، وقيام العراق بتزويد لبنان بكمية لا تتجاوز (5 . 1) مليون طن متري من النفط الخام سنويا لغرض الاستهلاك المحلي بأسعار مناسبة تم تثبيتها، واعتبار الأجور والأسعار والكميات المذكورة سارية المفعول حتى نهاية عام 1975، والدخول في مفاوضات بشأنها قبل انتهاء المدة المذكورة. وتعهد العراق، بموجب الاتفاق، بتصدير كميات لا تقل عن (4 . 8) مليون طن طويل عن طريق طرابلس سنويا في ظروف التشغيل الاعتيادية. والتزم الجانبان باستخدام منشآت نقل النفط والتحميل في الأراضي اللبنانية مدة (15) عاما، وإحالة أي خلاف ينشأ بينهما الى التحكيم.

وقعتُ الاتفاقية عن الحكومة العراقية يوم 5 آذار (مارس) 1973 بعد عمل مضن دام نحو اسبوعين ((2، وألقيت كلمة عبر التلفزيون اللبناني عبرت فيها عن شكري لرئيس الجمهورية سليمان فرنجية وسعادتي بعودة النفط العراقي الى المرور عبر الأراضي اللبنانية حاملا لواء التأميم هذه المرة، علما بأن مجلس قيادة الثورة قرر بجلسته يوم 14 آذار (مارس) 1973 التصديق على الاتفاقية بالقانون رقم 34 لسنة 1973 المنشور في (الوقائع العراقية) بالعدد 2232 الصادر في 25 آذار (مارس) 1973.

وقبل مغادرتي بيروت وصل فريق فني عراقي من بانياس على وجه السرعة لقياس خزانات النفط في طرابلس حيث بدأ ضخ النفط المؤمم من كركوك دون انتظار وقبل إتمام المصادقات الرسمية على الاتفاقية.

أثناء سير المفاوضات في بيروت كشف لنا الجانب اللبناني سرا يتمثل في أن سورية، ولسنوات طويلة قبل التأميم، لم تكتف بالأجورالتي نصت عليها الاتفاقية مع شركة النفط الأجنبية، بل جاءت على لبنان أيضا واضطرته لدفع أجور إضافية لها عن دخول النفط العراقي من أراضيها الى الأراضي اللبنانية.

صعوبات رافقت مفاوضاتنا مع لبنان

في الواقع لم تمض المفاوضات مع لبنان دون مشاكل او توترات:

في إحدى المراحل الحساسة أوعز صدام بإرسال طائرة خاصة لنقلي من بيروت الى بغداد على وجه السرعة للتداول في صيغ ضمان مرور النفط العراقي وتحميله، فتركتُ الوفد العراقي في بيروت متجها بمفردي الى بغداد.

هبطت الطائرة مساءً في مطار المثنى ـ وهو مطار يقع وسط مدينة بغداد وحُصر استخدامه لحالات خاصة بعد بناء مطار بغداد الدولي ـ فوجدتُ عدنان الحمداني في استقبالي ليعلمني أن صدام في انتظاري، فاتجهت من المطار الى المجلس الوطني حيث استعرضت أمامه سير المفاوضات ولم يكن معنا سوى عدنان الحمداني، حيث أعطى صدام في الإثر توجيهاته.

وقبل مغادرتي مكتبه كان موعد عودتي الى بيروت تحدد في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي.

وصلتُ عند منتصف الليل منهكا الى منزلي، وكانت عائلتي في الانتظار. ولم أنم كثيرا ليلتها إذ كان عليّ التوجه صباحا الى بيروت لمواصلة المفاوضات التي رُفعت جلساتها لمدة 24 ساعة.

أذكر أن إذاعة بغداد كانت بثت عند منتصف الليل خبر وصولي الى بغداد في المساء ومغادرتي الى بيروت في صباح اليوم التالي.

وروى لي زميل فيما بعد أن زوجته كانت تستمع الى راديو بغداد في تلك الساعة المتأخرة ولفت انتباهها الخبر المذكور فسألته إن كان الدكتور قدوري متزوجا وله عائلة!. وكانت في غاية الاستغراب لحظة تلقيها الرد بالإيجاب، إذ لم تكن تعلم كيف كنا، وأعني غيري أيضا، نؤدي مهماتنا الرسمية العاجلة التي لا تمنح مجالا للراحة او تفرد وقتا للأسرة!.

الرئيس سليمان فرنجية يحتج ويغادر الاجتماع غاضبا

من ملامح التوتر المقلقة ما جرى في تلك الجلسة التي عُقدت في القصر الجمهوري ببيروت، فقد غضب رئيس الجمهورية سليمان فرنجية من طلبنا بشأن صيغة ضمان مرور النفط العراقي عبر الأراضي اللبنانية، وانسحب من الاجتماع لأبقى صحبة رئيس الوزراء صائب سلام والسفير العراقي خالد مكي الهاشمي في حال من الحيرة والقلق.

بادر الهاشمي الى دعوة سلام للذهاب الى الرئيس فرنجية بهدف التهدئة وإقناعه بالعودة الى الجلسة. وبالفعل ذهب سلام، إلاّ أنه عاد بعد برهة لوحده بعد أن أصر الرئيس على عدم العودة.

بعد فترة وجيزة غادرتُ والسفير العراقي القصر الجمهوري على أمل حصر حالة التوتر هذه والسعي لتجاوزها بأسرع وقت، ذلك أن بقاءها قد يفضي الى إفشال المفاوضات برمتها او تأجيلها على الأقل. وضمن هذا السياق تجنبنا إعطاء أي تصريح للصحافيين الذين كانوا متجمهرين عند باب القصر ومتلفهين لنقل كلمة عن نتائج الاجتماع.

وعلى التو عدنا الى السفارة العراقية لنبرق الى بغداد بتفاصيل ما جرى، فجاء الرد بالموافقة على الاكتفاء بالتعهد الذي وعد به الرئيس فرنجية بشأن ضمان مرور النفط العراقي، وبذلك تم تجاوز المشكلة.

كان السفير العراقي، على وجه الخصوص، حريصا على أن تبقى الحادثة في القصر الجمهوري محصورة بين الأشخاص الأربعة وأن لا تخرج الى أبعد من هذا النطاق حرصا على عدم تعكير أجواء المفاوضات. لكننا تألمنا حين نشرت الصحف اللبنانية في اليوم التالي خبر الواقعة في القصر الجمهوري مشيرة الى انسحاب رئيس الجمهورية من الاجتماع بعد أن « تواقح » الوزير العراقي قدوري، حسب تعبير الصحف!.

صدام يحرص على اضفاء طابع الالفة والمرح على الاجتماعات

كانت سلوكية صدام حتى منتصف السبعينات تتصف بقدر من التواضع والاستماع للرأي المقابل، كما ذكرت سابقا.

خلال سفراته الرسمية الى الخارج كان صدام يترك مقعده في الطائرة متنقلا بين أعضاء الوفد حتى آخرهم مستفسرا عن راحتهم وملاطفا هذا وذاك والابتسامة تعلو وجهه. وفي أوقات الراحة كان الكثير من أعضاء الوفد يقضون الوقت معه في محل اقامته متبادلين الأحاديث العامة والأخبار الطريفة والأكثر طرافة، مثلما كنت أستشعر محاولاته المستمرة إضفاء طابع الألفة والمرح على الجلسات.

(1) اعتبرت الاتفاقية بين العراق وسورية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعها، وتم إقرارها من قبل مجلس قيادة الثورة، وجرى نشرها في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) بالعدد 2218 الصادر في 3 شباط (فبراير) 1973.

(2) نظرا لرغبة الجانبين بالاسراع في التنفيذ، ومع الأخذ بنظر الاعتبار قيام كل منهما باتخاذ الإجراءات المقتضاة للمصادقة على هذه الاتفاقية، فقد نصت المادة 18 منها على تنفيذ هذه الاتفاقية من قبل الجانبين خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ توقيعها.

* كاتب عراقي يقيم في بريطانيا

هكذا عرفت البكر وصدام
رحلة ٣٥ عاما في حزب البعث
الدكتور فخري قدوري
دار الحكمة
لندن

في طريق العودة من وارسو الى بغداد توقف في بيروت: عماش والرفاعي وقدوري والسفير العراقي في طريقهم الى القصر الجمهوري لمقابلة شارل الحلو